

الحركة النقابية الجزائرية: نشأتها، تطورها، ونضالاتها

عمشاني مصطفى¹، أ. العلوي أحمد²
^{2.1} جامعة محمد بن أحمد وهران 2، (الجزائر)
 ايميل: amchani80@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2018/11/13 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/ 11 /22 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/31

ملخص

إن الإطار المرجعي منذ نشوء وتطور الحركة النقابية في الجزائر هو النضال من أجل المساواة وضد التمييز العنصري والتفرقة بين العمال الجزائريين والأوروبيين والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال. إن الوجود الاستعماري جعل من النضال النقابي_ رغم ارتباطه العضوي بالنقابة الفرنسية_ في علاقة وطيدة بالحركة الوطنية وضد النظام الكولونيالي، إلى سنة 1956 حيث نشأت نقابة جزائرية مستقلة عن النقابة الفرنسية، نشطت في العمل النقابي وحرب التحرير، وبعد الاستقلال عملت من أجل المهام الوطنية تحت وصاية الحزب والدولة، في أخذ ورد مع الطبقة العاملة إلى سنة 1990 وظهور التعددية النقابية.

الكلمات المفتاحية: نقابة، استعمار، الإضراب، النضال العمالي، الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A.)، التعددية.

Résumé:

Depuis sa formation, le mouvement syndical Algérien a milité pour l'égalité entre les travailleurs Algérien et Européens, et la défense des intérêts matériels et moraux de tous les travailleurs et contre le racisme.

La lutte syndicale en Algérie dans le contexte colonial a été inséparable de la lutte pour la cause nationale et contre le colonialisme.

L'U.G.T.A. a joué un rôle effectif dans la vie économique et politique pendant la guerre de libération sous l'égide du F.L.N., et depuis 1962 elle vit en crise, jusqu'à 1990 et la formation de nouvel syndicats autonomes.

Mots clés : Syndicat, colonialisme, grève, militantisme, U.G.T.A., pluralisme.

مقدمة:

إن فهم أو محاولة فهم وضعية الحركة النقابية الحالية في الجزائر مرتبط بتاريخ نشوء وتطور هذه الحركة منذ العهد الاستعماري إلى اليوم. إن ظروف الاستعمار وضعف التصنيع، والظروف الاجتماعية كقلة التعليم وانتشار الفقر والظروف السياسية والقوانين الجائرة مثل قانون الأهالي (Code de l'indigénat) والضغط السياسية المختلفة كلها ساعدت على عدم تطور وانتشار الحركة النقابية الجزائرية. فإذا علمنا أن قانون الأهالي كنظام استثنائي والذي ظهر في سنة 1881 يمنع على " المسلمين الجزائريين" أي نوع من التجمع حتى وإن كان من أجل وليمة من دون رخصة من الإدارة الاستعمارية، يبين صعوبة تكوين الجمعيات والنقابات من طرف الجزائريين.

إن الاختلافات الجوهرية بالنسبة للحركة النقابية في الدول المتطورة والحركة النقابية في بلد مثل الجزائر، يرجع إلى أن الأولى ظهرت في محيط اقتصادي واجتماعي وسياسي حر ومتطور، أما الثانية فنشأت في مناخ سياسي واقتصادي

واجتماعي يتسم بالتخلف والسيطرة الاستعمارية. ولهذا فإن الحركة النقابية الجزائرية ظهرت تحت وصاية ورعاية النقابة الفرنسية لمدة طويلة، خاصة أن العمال الأجراء لا يمثلون إلا نسبة ضعيفة من مجموع الفئات الاجتماعية النشطة. بعد الحرب العالمية الثانية حصل الجزائريون على بعض الحقوق البسيطة ساعدتهم على المشاركة والمساهمة من خلال النقابة الفرنسية حتى سنة 1956 حين ظهرت نقابة جزائرية مستقلة عن النقابة الفرنسية ومرتبطة بالحركة الوطنية والنضال الوطني ضد النظام الكولونيالي القائم في الجزائر. إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ 1962 ورغم الاستقلال السياسي أصبح يعيش أزمة مستمرة تتجسد في عدم استقلاليته بل ارتباطه بالسلطة إلى سنة 1990 حيث أقرت التعددية وبرزت نقابات جديدة ومتعددة.

1-نشأة الحركة النقابية:

منذ دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر لم يسمح بظهور أي نوع من النشاط أو العمل لدى الجزائريين الذي يدفعهم إلى المطالبة بالحقوق أو المساواة بالفرنسيين والأوربيين عموما، وبالتالي منعوا من كل حق سياسي واجتماعي. ولم ينتزعوا بعض الحقوق البسيطة والهزيلة إلا بعد تضحيات ومعاناة طويلة طول الحكم الاستعماري. مع بداية القرن العشرين وبعد استتباب الأمر للاستعمار في كامل القطر الجزائري كانت الوضعية السياسية والاجتماعية تتميز بانتشار الفقر والبطالة وهذا بعد الاستيلاء على أراضي وممتلكات الجزائريين، وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، مما جعل الجزائريين يشتغلون في مناصب شغل بسيطة وصعبة وشاقة وبالتالي ذات الأجر الأدنى، ويمارس ضدهم التمييز العنصري الذي يحرمهم من كل حقوقهم في إطار العمل أو حياتهم الاجتماعية. منذ ظهور النقابات في الجزائر التي أسسها الأوربيون لصالح الأوربيين وأقصى منها الجزائريون خاصة في مراكز القيادة والقرار، فإن وجودهم كمنخرطين في كثير من القطاعات كالمناجم والبناء والسكك الحديدية والإدارة وغيرها كان أمرا واقعا وهذا راجع " لوجود النظام الكولونيالي وقانون الأهالي¹ (code de l'indigénat)، هذا القانون الذي يسمح بالتمييز العنصري ويمنع منعا باتا للعمال الجزائريين بإنشاء نقابة أو جمعية أو حق المطالبة، ويمنع حرية التعبير وإنشاء المنظمات"² وهكذا نرى أن العمل النقابي ارتبط منذ البداية بالحقوق السياسية والمدنية، الشيء الذي 'حرم منه الجزائريون لفترة طويلة من الزمن، حيث أصبح النضال النقابي منذئذ بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعمل السياسي وضد النظام الكولونيالي والذي رفعته حتى بعض الأحزاب الفرنسية مثل الحزب الشيوعي الفرنسي، وبعد ذلك أصبح النضال ضد الحكم الفرنسي ذاته القائم في الجزائر.

"لا نستطيع أن نتكلم عن الحركة النقابية في الجزائر دون الرجوع إلى الحركة النقابية الفرنسية التي انبثقت منها. إن تنظيم الحركة المطالبة للعمال في الجزائر ارتبطت ارتباطا وثيقا بالكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T)، التي تأسست في عام 1895 في فرنسا"³، واستمر هذا الارتباط إلى سنة 1956 حين تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) حيث حدثت القطيعة مع الكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T) من جهة والنظام والسلطة الاستعمارية القائمة في الجزائر من جهة أخرى.

إن تاريخ الحركة النقابية الجزائرية لا يمكن عزلها كذلك عن الوضع العام الذي انبثقت وتطورت خلاله، أي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والذي تميز بالسيطرة الاستعمارية بكل ما تعنيه من حرمان وعنصرية وظلم ؛ كذلك ما كان يجري على الساحة السياسية من غليان حيث نشأت وتبلورت الحركة الوطنية وأدت إلى ولادة الأحزاب بمختلف توجهاتها ومشاربها وارتباط بعضها بالحركة النقابية، مثل حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، والتي

¹ La loi de 1884 : Les membres de tous les syndicats professionnels chargé de l'administration ou de la direction devront être Français et jouir de leurs droits civils (Boualem BOUROUBA, Les syndicalistes Algériens, 1998).

² Nacer DJABI (2005), Kaidi Lakhdar, une histoire du syndicalisme en Algérie, Entretien, Chihab édition, Alger, p.111

³ Aissat Hassen (2006), Aissat Idir : Sa lutte politique et syndicale pour l'indépendance de l'Algérie. Témoignage de son frère Aissat Hassen, éd. L'Harmattan, Paris, p.77

كانت تهدف إلى التأثير على التوجهات والأولويات للحركة العمالية سواء نحو النضال الوطني أو النضال الطبقي، وهذا بالنسبة للعمال الجزائريين في الداخل أو في المهجر أين كان الاحتكاك بالعالم الصناعي والممارسة النقابية إلى جانب الفرنسيين المدرسة الأولى في نشوء الوعي العمالي لدى بعض العمال واكتساب المهارة والتجربة الكافية لاستثمارها في العمل النقابي في الجزائر، "إن تلقين المبادئ الأولى للحركة النقابية للعمال الجزائريين بدأت في فرنسا مع العمال المهاجرين قبل الحرب العالمية الأولى"⁴، حيث لعب هؤلاء دورا هاما في تطور الحركة العالية والنضال السياسي.

إن تمركز العمال كان موجودا في المناجم والمزارع التابعة للكولون والموانئ والبناء والسكك الحديدية، لكن المفارقة هو أن القادة على المستوى النقابي كانوا أوروبيين في حين كان أغلب المنخرطين في النقابة هم جزائريون. إن الوضع الاجتماعي العام للعمال الجزائريين كان يتميز بالهشاشة والأعمال الشاقة والتمييز بين الجزائريين والأوروبيين. فقد كان العمال الزراعيون يشتغلون من الصباح إلى غروب الشمس، أي أنهم لا يشتغلون ساعات عمل محددة مثل غيرهم ويتقاضون أجرا بسيطا وليس لهم حقوق اجتماعية كالضمان الاجتماعي مثلا. "كل هذا جعل الشعار الذي كان أساس النضالات والإضرابات التي قام بها العمال كانت تهدف كلها إلى المساواة في الحقوق ونهاية التمييز"⁵، وهكذا وبعد جهود طويلة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تكونت مراكز نقابية وطنية بقيادة جزائريين لكن دائما تحت وصاية النقابة الفرنسية الكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T.).

لا يمكن فهم هذا التطور على المستوى النقابي، أي نشوء نقابات جزائرية وبقيادة نقابيين جزائريين _ رغم أنها تعمل تحت وصاية النقابة الفرنسية _ إذا لم نرجع إلى الواقع السياسي والتغيرات التي حدثت في الجزائر ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الفرنسيين. "فمنذ مرسوم (Ordonnance) 07 مارس 1944 وكل ما حصل على المستوى السياسي، فقد اكتسب الجزائريون الحق ليس فقط في الانخراط بل المشاركة وقيادة فرق نقابية أو منظمات نقابية على المستوى الجهوي أو الوطني"⁶، وهكذا نشأت

المركزيات النقابية التي يفوقها جزائريون تعمل بالتنسيق مع النقابة الفرنسية القوية وهي الكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T.) وتطبق سياستها وتوجهاتها وتتاضل إلى جانبها في الإضرابات والمطالب المختلفة. "إن النقابات المتكونة في أغلبها من الجزائريين لم تكن تخشى القيام بالإضراب. ولكونها منضبطة أصبحت تشكل أفواجا تستعملها الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) في الحركات المطالبة، لكن كذلك لأهداف سياسية"⁷.

لقد كانت الجماهير الواسعة من العمال الجزائريين المنتمين لهذه النقابة تتكون من عمال الموانئ الجزائرية (الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة) وعمال السكك الحديدية والبريد والمعلمين وخاصة العمال الزراعيين الأكثر استغلالا في الجزائر في هذه الفترة، مما أدى إلى رفع شعار: تضامن عمال المدينة مع عمال الريف، ولا نقابة حقيقية وقوية دون نقابة العمال الزراعيين.

من الواضح أن النقابيين الجزائريين لاحظوا بأن الوضع الذي يعيشه الجزائريون في مختلف القطاعات سواء الموانئ أو الإدارات المختلفة وخاصة العمل الزراعي لدى الكولون يختلف عن الوضع في فرنسا، وبالتالي لا يمكن معالجة المشاكل المطروحة في الجزائر من قبل السلطة والحكومة الفرنسية الموجودة في الضفة الأخرى من البحر المتوسط، بل من طرف السلطة الاستعمارية القائمة في الجزائر، وهذا لتنسيق الجهود وأعمال مختلف المنظمات الوطنية سواء النقابية أو الحزبية للنضال ضد السياسة الكولونالية والممارسات اليومية ضد الجزائريين والتي تتميز بالتفرقة والعنصرية.

⁴Boualem BOUROUBA (1998), Les syndicalistes Algériens, Leur combat, De l'éveil à la libération, éd. L'Harmattan, Paris, p.64

⁵مصدر سبق ذكره: ناصر جابي، ص. 80.

⁶نفس المرجع السابق، ص. 77.

⁷مصدر سبق ذكره: Boualem BOUROUBA : Les syndicalistes Algériens, p81.

إن بعض الحقوق التي حصل عليها الجزائريون تميزت في جوهرها بالتمييز وعدم المساواة، فبعد التضحيات بآلاف الجزائريين في الحرب العالمية الثانية تمخضت الإصلاحات الهزيلة على المستوى السياسي مثلا الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الفرنسية ذات الاتجاه الاشتراكي " بإنشاء جمعية جزائرية منتخبة تتكون من 60 ممثل للأقلية الأوربية من الأقدام السوداء والتي عددها 900.000 شخص و60 آخرون يمثلون الأغلبية الساحقة للسكان الأصليين والذين عددهم 09 ملايين شخص"⁸. إن هذه السياسة الاستعمارية الكولونيالية تعبر عن مدى الظلم والفوارق التي عانى منها الجزائريون. إن النضال النقابي والسياسي لم يكن عاديا وسهلا، لأنه كان موجها ضد أصحاب العمل الأوربيين والادارة والكولون والنظام الاستعماري ككل. لهذا كله فإن العمل النقابي ارتبط بالعمل السياسي عند الجزائريين، بخلاف العمال والنقابيين الأوربيين لم يعانون من الاضطهاد والضغط الاستعماري.

2- تطور الحركة العمالية:

منذ الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين بدأ ما يسمى بجزارة النقابة، وهكذا فإن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) أنشأ "لجنة نقابية بعد 1947 تحت قيادة عيسات إيدير وكانت تهتم بالقضايا النقابية والنضال النقابي وتهتم خاصة بتوجيه وقيادة المناضلين الوطنيين داخل الحركة النقابية"⁹. إن العمل السياسي والعمل النقابي كانا متلازمين، فالمناضلون النقابيون كان الكثير منهم أعضاء في الأحزاب السياسية والأحزاب من جهتها كانت كذلك تهتم بما يجري في عالم الشغل والنضال النقابي وتعتبره مكملا للعمل الحزبي وعاملا مهما لتوسيع القاعدة الشعبية وخاصة في صفوف الطبقة العاملة.

إن إنشاء نقابة خاصة بالجزائريين يستوجب تجنيد عدد كبير من العمال الجزائريين، ولذا قام النقابيون بجهد كبير اتجاه العمال الزراعيين وعمال الموانئ والمناجم والبناء وغيرهم ؛ وقد واجهتهم صعوبات كثيرة وتطلب ذلك وقتا طويلا ومثابرة، فالمناصب القيادية تتطلب توفر الخبرة والممارسة وخاصة التكوين، وهذه أمور كانت تعاني منها الحركة النقابية الجزائرية وذلك بفعل الواقع الاستعماري ، غير أن هذه الصعوبات لم تمنع من توفر الحد الأدنى لتكوين نقابة جزائرية اكتسبت الخبرة من خلال انخراط الجزائريين في نقابة الكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T) والنضال تحت رايتها، والمطالبة بالمناصب القيادية عندما تتوفر الشروط لذلك، ورغم انتماء المناضلين النقابيين لأحزاب مختلفة كالحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) أو حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية (P.P.A/M.T.L.D) فالنقطة بين العمل الحزبي والنضال النقابي كان أمرا عاديا، وكان التوافق على خطة العمل النقابية والمطلبية العامل المشترك التي يفرضها الواقع.

في 1954 نشأ الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (U.G.S.A.)¹⁰ المتكون من مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذه المركزية النقابية أصبحت منفصلة عن النقابة الفرنسية بل مستقلة عنها وغير خاضعة لها من حيث التعليمات والتوجيهات أو التنظيم أو محتوى التأطير والقيادة على مختلف المستويات، وهذا ما يذهب إليه النقابي والقيادي في الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (U.G.S.A.) السيد قايدى لخضر حيث ينفي تبعية نقابته للكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T.) أو النظرة الساذجة في رأيه التي تقول بتبعية النقابة للحزب الشيوعي الجزائري وخضوع هذا الأخير للحزب الشيوعي الفرنسي وبالتالي الخضوع للنظام الكولونيالي؛ بل يؤكد على أن الفرع النقابي الجزائري كان مستقلا منذ سنوات كثيرة قبل ذلك وكان يأخذ قراراته بكل استقلالية وبدون أوامر خارجية.

⁸ نفس المصدر السابق، Boualem BOUROUIBA :Les syndicalistes Algériens, Préface de Mostefa LACHRAF,p22

⁹ مصدر سبق ذكره، DjabiNacer : Kaidi Lakhdar, p.112

¹⁰ يربط بوعالم بورويبة U.G.S.A. ب U.C.G.T. أي (U.G.S.A/C.G.T.) وكذلك يرى René Gallissot أن الإتحاد العام للنقابات الجزائرية ليست الميلاد الحقيقي لنقابة جزائرية مستقلة حيث لم يتغير شئ من البرامج أو خطة العمل، أي استمرارية C.G.T. بشكل آخر . وكذلك يرى F.Weiss أن نقابة C.G.T. أعطت استقلالية شكلية للحركة النقابية الجزائرية.

إن استمرارية الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (U.G.S.A.) لأكثر من سنتين أي إلى 1956 راجع إلى التوافق على خطة العمل النقابية والمطلبية التي كان يفرضها الواقع رغم الاختلافات والحساسيات الحزبية المختلفة. " إن ذلك لم يمنع من ظهور اختلافات في وجهات النظر، خاصة من خلال تدخلات عيسات إيدير و بورويبة والنقابيين المناضلين في صفوف حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية (P.P.A./M.T.L.D)¹¹. ومن أهم المآخذ والخلافات التي أبدتها هؤلاء تتمثل خاصة في عدم رفع شعار استقلال الجزائر وعم اعطاء أهمية كبيرة لتنظيم العمال الزراعيين في النقابة ونفس الشيء للعاطلين؛ هؤلاء القيايين وعلى رأسهم عيسات إيدير والذين سيؤسسون الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فبراير 1956 كانت مقاومتهم ونضالهم ضد الاستعمار وفي نفس الوقت كانوا يعملون من أجل فرض وجودهم ضد الجماعات التي تنتمي إلى أحزاب ومنظمات أخرى.

إن هذه الخلافات كانت تعبر عن واقع التناقضات على المستوى السياسي وتمزق حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) إلى ثلاثة فروع والذي أدى إلى نشوء ثلاث نقابات ما بين 1955 و 1956 وهي الاتحاد العام لنقابات العمال (U.G.S.T.) التابعة للكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T.) واتحاد نقابة العمال الجزائريين (U.S.T.A.) لأتباع مصالي الحاج والاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A.) التي تعمل تحت راية جبهة التحرير الوطني¹² هذه النقابة الأخيرة هي التي أكدت وجودها الفعلي وجذبت إليها أغلب مناضلي النقابات الأخرى.

3- ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين ونضالاته

يعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ نشوئه تحت قيادة عيسات إيدير في خضم حرب التحرير، أول تنظيم نقابي مستقل. وقد حدد مهام أساسية لنشاطه النقابي وهي تجنيد الطبقة العاملة الجزائرية والعمل على إنهاء الاستغلال الفاحش للعمال الجزائريين ، ومن الأهداف التي حددها في العدد الأول من جريدته "العامل الجزائري" (Ouvrier Algérien) في 06 أبريل 1956 هي:

- إعطاء توجهات مطابقة للطموحات العميقة لنضال العمال، أي ثورة في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- صنع وبلورة وعي عمالي الذي يمكن العمال للنضال ضد كل أنواع الاستغلال وبدون تمييز.

- إقصاء كل تمييز وتفرقة والدفاع عن الطبقة العاملة.

- إقامة ديمقراطية حقيقية لذي النقابات.

- توجيه نضال العمال لانتزاع أحسن الظروف لحياة أحسن ولتوفير الشغل.

- تحقيق الوحدة العمالية الجزائرية من خلال الانضمام لإحدى المراكز العالمية العمالية بعد الاستشارة الديمقراطية للعمال.

إن هذه الأهداف التي وضعها الاتحاد العام للعمال الجزائريين تعتبر تحديات ورهانات كبيرة خاصة أنه يطرح من أهدافه الأساسية ثورة في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقضاء على كل أنواع التمييز والتفرقة بين العمال الجزائريين والاوربيين . هذه المهام ومختلف النشاطات الأخرى وضعت الاتحاد العام للعمال الجزائريين تحت المجهر ورقابة السلطة الاستعمارية.¹³

بعد أحد عشر شهر من ولادة الاتحاد قامت السلطة الاستعمارية بمنعه ومتابعة قادته ومسؤوليه ووضعهم في السجن وتعذيبهم أو قتلهم؛ كما حدث لعيسات إيدير حيث 'عذب في السجن حتى الموت.

¹¹Aissat Hassen (2006), AissatIdir : Sa lutte politique et syndicale pour l'indépendance de l'Algérie. Témoignage de son frère Aisset Hassen, éd. L'Hamattan, Paris, p.77

¹²المرجع السابق : حسن إيدير: عيسات إيدير، ص.77

¹³François Weiss (1970), Doctrine et action syndicale en Algérie, éd. CUJAS, Paris, p.321.

رغم المنع والمتابعات والتضييق، فقد لعب الاتحاد العام للعمال الجزائريين دورا رئيسيا أثناء فترة حرب التحرير الوطني. ففي هذه الأثناء لم يعد يجمع الجزائريين أي نضال آخر سوى النضال من أجل التحرر الوطني الذي فجرته جبهة التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954. " إن جموع العمال الجزائريين أصبحوا أكثر وعيا وإحساسا لنداءات الكفاح الوطني، أما النداءات التي تدعو إلى النضال المطلبي قد ولت، وأن التحرر الاجتماعي يمر عن طريق التحرر الوطني"¹⁴. إن التحرر الاجتماعي والتحرر الوطني ليسا متناقضين، بل تجمعهما أجزاء مشتركة كثيرة، لكن الواقع الاستعماري جعلهما يسيران في طريقين متباعدين؛ " فعوض أن يكون تطور الوعي الوطني والوعي الطبقي معا، فإنهما سيتطوران كل على حدة"¹⁵ وهذا راجع لعدة أسباب منها، ارتباط العمل النقابي الجزائري بالعمل النقابي الفرنسي والذي لم يضع استقلال الجزائر ضمن أولوياته، كذلك تجاذب النقابيين الجزائريين بين الارتباط بالتنظيمات النقابية وبين الشعارات التي رفعتها الاحزاب الوطنية، وضعف الطبقة العاملة من حيث العدد والوعي والتنظيم، حيث أن العمال الزراعيين الذين يشكلون العدد الأكبر من الطبقة العاملة كانوا في أغلبهم خارج التنظيم النقابي.

منذ تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين قام بنشاطات عديدة تتمثل في مجموعة من الاضرابات والتظاهرات في الشوارع كإضراب عام 1956¹⁶ من أجل إطلاق سراح النقابيين المسجونين، وفي عام 1957 شن إضرابا مفتوحا ليؤكد فيه دعمه لجبهة التحرير الوطني، وبالرغم من المنع من طرف السلطات الاستعمارية حيث أصبح تنظيما سرريا استطاع أن ينظم أكبر وأطول إضراب وطني في 28 جانفي 1957 دام ثمانية أيام واذي صادف مناقشة القضية الجزائرية في الامم المتحدة.

باتفاق مع جبهة التحرير الوطني تم وضع لجنة لتحضير الاضراب من الناحية التنظيمية والمادية والاعلامية، ورغم الاجماع حول فكرة الاضراب العام إلا أن بعض الشخصيات الوطنية طرحت بعض التحفظات حول المدة، كون الظروف الموضوعية غير متوفرة، ويكفي إضراب لمدة 24 ساعة للتعبير عن الموافقة والتفاف الجزائريين حول القضية التي يدافع عنها حزب جبهة التحرير الوطني؛ ومن الأسباب المطروحة العدد القليل من العمال الجزائريين والإطارات بالمقارنة مع العمال والإطارات الأوروبية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجزائريون	الأوروبيون	المؤسسة
900	9148	البريد والمواصلات
60	640	الجمارك
23	1477	بنوك جزائرية (Banque d'Algérien)
988	3306	الكهرباء والغاز الجزائري
2900	8700	السكك الحديدية الجزائرية

Source : BoualemBourouiba : Les syndicalistes Algériens,opcit,p.274

لاشك أن أغلب هؤلاء العمال يشتغلون في مناصب عمل ثانوية وأعمال يدوية وبالتالي لا يؤثرون كثيرا في الاقتصاد على المستوى الوطني، لكن السلطة الاستعمارية كانت واعية بالأهداف التي كان يرمي إليها. إن الاضراب العام كان اضرابا سياسيا ، وبالتالي فإن العدد لم يكن له أهمية كبيرة، فبالإضافة إلى المناضلين النقابيين، فإن كل الشعب الجزائري انضم لهذا الاضراب وشارك فيه بطريقة أو بأخرى.

¹⁴ مصدر سبق ذكره: بوعلام بورويبة،ص.203

¹⁵ عبد القادر جغول(1983)،تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسولوجية، دار الحدائق بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجزائرية بالجزائر ترجمة فيصل عباس، ط.

الثالثة، ص.159

¹⁶ المرجع السابق، ص. 164

إن هذا الاضراب كان أنجح وأقوى من حيث الصدى الذي خلقه والتجاوب الجماهيري الداخلي وعلى المستوى الدولي والمنظمات الدولية سواء النقابية أو السياسية كالأأم المتحدة والتي اعترفت بالاتحاد العام للعمال الجزائريين كمثل للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني كمثل وحيد للشعب الجزائري.

إن أهمية هذا الاضراب ظهرت في النتائج التي أدى إليها على المستوى الداخلي وعلى المستوى العالمي . فلعى المستوى الداخلي برهن على التفاف الشعب الجزائري الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني وعلى المستوى الدولي أدى إلى الاعتراف وإعلام الرأي العام العالمي بالقضية الجزائرية والتعاطف معها.

لم ينته الاضراب بعد ثمانية أيام بل استمر في بعض القطاعات، حيث " بعد ثمانية أيام من انطلاق الاضراب فإن 50 في المائة من عمال التجارة و 100% من عمال الفنادق و 80% من عمال السكك الحديدية كانوا لا يزالون في حالة اضراب"¹⁷.

إن المقابل الذي دفعه النقابيون والعمال كان ثمنا غاليا، حيث توالى على الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى غاية جانفي 1957 سبعة مجموعات قيادية¹⁸ وكلها عانت من القمع البوليسي الذي أدى إلى حبسها أو اغتيالها، وهذا ما أدى إلى قرار الدخول في العمل السري، وذهاب قادة الاتحاد إلى تونس، أو الاندماج في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني، أو الذهاب إلى فرنسا نفسها حيث أنشأت الودادية العامة للعمال الجزائريين.

إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لعب دورا حيويا ونشطا أثناء حرب التحرير من خلال تجنيد العمال أثناء مختلف الاضرابات وخاصة اضراب الثمانية أيام، وكذلك المشاركة الفعلية في الثورة التحريرية والمشاركة في سياسة وديبلوماسية جبهة التحرير في الخارج؛ فقد كان فاعلا أساسيا في هذه الفترة غلحاسمة من تاريخ الجزائر، وهذا إحدى مشاعر الفخر والجدارة تحسب لصالح الاتحاد العام للعمال الجزائريين استطاع ضم وإشراك مجموعة كبيرة من الجزائريين في حرب التحرير"¹⁹.

بعد الاستقلال أصبح دوره على الساحة السياسية والتوجهات الاقتصادية أقل فأقل. فأتت أحداث صيف 1962 لم يكن له وزن ودور في لحظة الوضع، وقد " كان يبدو في لحظة ما، قادرا بأن يلعب دور الحكم بين الفرقاء"²⁰، كذلك الأمر بعد انقلاب 19 جوان 1965، فقد أعلن تأييده للنظام الجديد.

إن تأييد الاتحاد للنهج الاشتراكي وبناء اقتصاد وطني والمهام الوطنية، كمختلف التأميمات والتسيير الذاتي وبعد ذلك التسيير الاشتراكي للمؤسسات، كانت من ضمن القناعات التي أيدها ودافع عنها الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى جانب المهام التقليدية كالدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال، " لكن المشاركة في التسيير التي كانت تمثل أيضا المطلب الأساسي للاتحاد، بقيت في أغلب الأحيان مشاركة رمزية"²¹.

4- التعددية النقابية:

مع نهاية الثمانينات عاشت الجزائر أزمة متعددة الجوانب؛ اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية نتيجة تراكمات أساسية وخارجية ساعدت على تفاقم الوضع، خاصة مع انهيار سعر البترول الذي أدى إلى سقوط النظام الريعي كأوراق الخريف، ونتيجة ذلك انفجرت أحداث أكتوبر 1988.

¹⁷ François Weiss : Doctrine et action syndicales en Algérie, p.34

¹⁸ يذكر بوعلام بورويبة في كتابه Les syndicalistes Algériens خمسة قيادات حتى يوم دخول الاتحاد في العمل السري ويذكر F. Weiss سبعة قيادات حتى بداية 1957

¹⁹ مصدر سبق ذكره: بوعلام بورويبة، ص.242

²⁰ مصدر سبق ذكره: F. Weiss : Doctrine et action syndicales، ص.313

²¹ المصدر السابق، ص. 314

إن الإصلاحات التي اضطرت النظام للقيام بها فتحت المجال أمام التعددية السياسية والنقابية والقضاء نهائيا على مبدأ الحزب الواحد والنقابة الواحدة والاتجاه الاشتراكي الذي كان متبعًا، وتجلّى ذلك في دستور 23 فبراير 1989 الذي كرّس هذه المبادئ. وهكذا فإن المادة 39 من الدستور تضمن حرية انشاء المنظمات، والمادة 54 تضمن مبدأ حرية القيام بالإضراب؛ مما أدى إلى نهاية هيمنة الاتحاد العام للعمال الجزائريين على العمل النقابي في الجزائر، وظهور نقابات مستقلة في مختلف القطاعات، وخلق ديناميكية جديدة، تتميز بالتعددية وحرية الرأي والمبادرة والابتعاد عن كل وصاية، سواء حزبية أو من طرف السلطة. في هذا الإطار جاء قانون رقم 90-14 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410 الموافق لـ 02 يونيو سنة 1990، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي (المعدل والمتمم)، وهذا القانون يحدد ويكرس الحق في تكوين المنظمات النقابية بكل حرية وممارسة العمل النقابي؛ حيث تشير المادة 02 من هذا القانون: " يحق للعمال الأجراء من جهة، والمستخدمين، من جهة أخرى، الذين ينتمون إلى المهنة الواحدة أو الفرع الواحد أو قطاع النشاط الواحد، أن يكونوا منظمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية"²²، كما لهم الحق كذلك للانخراط في منظمات نقابية موجودة بطريقة إرادية وحرّة، وهذا يعني أن العمال الذين ينتمون سواء لنقابات جديدة أو الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحق في الانضمام بشكل طوعي وبدون أي ضغط إلى النقابة التي يريدون.

تتميز النقابات بحسب هذا القانون باستقلاليتها عن الأحزاب أو أي جهة سياسية أخرى، ولا حق لأي جهة كانت أن تمارس وصايتها على النقابات، وهذا ما توضحه المادة 05 حيث تنص على " أن المنظمات النقابية مستقلة في تسييرها، وتتمايز في هدفها وتسميتها عن أي جمعية ذات طابع سياسي. ولا يمكن الارتباط هيكليا أو عضويا بأية جمعية ذات طابع سياسي، ولا الحصول على إعانات أو هبات أو وصايا كيفما كتن نوعها من هذه الجمعيات والمشاركة في تمويلها، تحت طائلة تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادتين 27 و30 من هذا القانون."²³

إن استقلالية المنظمات النقابية عن الجمعيات السياسية لا يتنافى مع الانضمام لأعضاء المنظمات النقابية بشكل فردي وطوعي الى الجمعيات ذات الطابع السياسي.

إن إحدى التحديات التي تواجه المنظمات النقابية خاصة الجديدة هو توسيع قاعدتها النضالية حتى تكون ممثلة فعليا وحسب القانون للعمال والمستخدمين، وهذا الوضع يؤهلها للقيام والمشاركة في نشاطات مختلفة كالمفاوضات حول الاتفاقيات الفردية والجماعية في المؤسسة والمشاركة في الوقاية من النزاعات في العمل وممارسة حق الاضراب. زيادة على ذلك فإن القانون يؤهل النقابات الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني إلى ما يلي:

- " تستشار في ميادين النشاط التي تعنيها خلال اعداد المخططات الوطنية للتنمية والاقتصادية والاجتماعية.
- تستشار في مجال تقويم التشريع والتنظيم المتعلقين بالعمل واثرائهما.
- تتفاوض في الاتفاقيات والاتفاقيات الجماعية التي تعنيها.
- تمثل في مجالس إدارة هيآت الضمان الاجتماعي.
- تمثل في المجالس المتساوية الأعضاء في الوظيفة العمومية وفي اللجنة الوطنية للتحكيم للمؤسسة، بمقتضى القانون رقم 90-02 المؤرخ في 06 فبراير 1990 والمتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الاضراب."²⁴

إن القانون يمنح للمنظمات النقابية صلاحيات وأدوارا كبيرة، لكن في الواقع العملي ومنذ نشوء النقابات الحرة، فإنها لم تستشر في أي من الميادين المشار إليها في القانون ولم تشارك في أي من اللجان أو المجالس الادارية أو إشراكها في ابداء رأيها أو تقويم وإثراء أي قانون أو مشروع قانون.

²² مصدر سبق ذكره: قانون العمل: نصوص تشريعية وتنظيمية، ص. 312

²³ نفس المرجع: قانون العمل، ص. 313.

²⁴ نفس المرجع، قانون العمل، ص. 313

رغم صدور القانون الذي يسمح بالتعددية النقابية، فإن السلطة لم تتعامل مع النقابات بنفس المعاملة، فقد أعطت الأفضلية والأولوية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي كان دائما تحت رعايتها ومراقبتها وأحد وسائل الدعم والمساندة لسياسة الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي؛ فقد كانت سنة 1981 تعبيراً عن هذا الاندماج والارتباط بالسلطة حينما اشترط من كل مسؤول في الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يكون عضواً ومناضلاً في حزب جبهة التحرير الوطني. أو ما يسمى بالمادة 120 .

إلى حد اليوم فإن المفاوضات واللقاءات مع الشركاء الاجتماعيين كالثلاثية مثلاً (سلطة، باترونا، نقابة)، فإن النقابة الوحيدة المدعوة للمشاركة، هي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رغم وجود نقابات متعددة منذ 1990 ، لها تمثيل ومعترف بها.

منذ صدور قانون ممارسة الحق النقابي في عام 1990 ظهرت إلى الوجود عدد كبير من النقابات وفي كل القطاعات مثل النقابة الوطنية المستقلة لعمال الإدارة العمومية (S.N.A.P.A.P.) والمجلس الوطني للتعليم العالي (C.N.E.S.) والنقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين (S.A.T.E.F.) ونقابة الطيارين وتقنيي الملاحة الجوية الجزائرية (S.P.L.A.) والمجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي (C.N.A.P.E.S.T.) والنقابة الوطنية لموظفي الصحة العمومية (S.N.P.S.P.) والنقابة الوطنية لعمال النقل الجوي التجاري الجزائري (S.N.P.N.C.A.) والنقابة الوطنية للنقل الجوي (S.N.T.A.) والنقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين (S.N.J.A.) ونقابة عمال النسيج (S.T.T) إلى غيرها من النقابات، حيث توجد قائمة رسمية نشرتها وزارة العمل والضمان الاجتماعي تحتوي على ست وستين (66) منظمة نقابية، لكن 30 نقابة فقط استجابت لدعوة الوزارة المعنية لاستيفاء الشروط القانونية للاعتماد الرسمي ؛ و 17 منها فقط أنهت كل الاجراءات المطلوبة.

إن الاستنتاج العام الذي نستنتجه من ظاهر هذه النقابات أن القطاع العام هو الذي ظهرت فيه العديد من النقابات، خاصة قطاع الوظيف العمومي، الذي تعتبره الدولة تابعا لها وتحت رعايتها وبالتالي ليس هنالك تناقض بينها وبينه، لكنه في الواقع، القطاع الذي يطمح إلى تنظيم حر ومستقل للدفاع عن مصالحه المادية والمعنوية كبقية القطاعات الأخرى، ولكونه كذلك يمثل الطبقات الوسطى التي عانت كثيرا من انهيار القدرة الشرائية والتي تتكون من المتقنين والتقنيين والاداريين عموما.

إلى جانب كل المنظمات النقابية المستقلة المختلفة ظهرت النقابة التي أثارت الكثير من الجدل وهي النقابة الإسلامية للعمل²⁵ (S.I.T.) في 30 جوان 1990 والتي كانت تابعة لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (F.I.S.)، وقد استطاعت تجنيد قاعدة واسعة في جميع القطاعات، حيث تبنت الأيديولوجية الدينية في خطابها، لذلك لاقت تجاوبا ورواجا كبيرا لدى فئات اجتماعية وعمالية رافضة لوضعها وساخطة على السلطة والحزاب والنقابات الدائرة في فلكها، خاصة حزب جبهة التحرير الوطني الموجود في السلطة منذ 1962.

لقد نظمت النقابة الإسلامية للعمل عدة نشاطات ومسيرات واحتجاجات، خاصة الاضراب العام الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ماي 1991 وكانت مدينة الجزائر العاصمة وبالخصوص ساحة أول ماي مسرحا له، وتحول الاضراب إلى عصيان مدني ذو أهداف سياسية أدى إلى تدخل الجيش وقوات الأمن بقوة.

إن الوضع في هذه الفترة تميز على المستوى السياسي بصراع قوي بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة والتي كانت في أوج قوتها وشعبيتها، والسلطة وحزب جبهة التحرير والاتحاد العام للعمال الجزائريين من جهة أخرى والتي كانت في أوج ضعفها وقلة شعبيتها، وقد تجلى ذلك في سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن طريق الانتخابات على معظم

²⁵ إن القائمة التي نشرتها وزارة العمل لم يرد فيها اسم النقابة الإسلامية للعمل ولم تشر إلى وجودها أو حلها وانذارها كما هو الحال بالنسبة لبعض النقابات التي ذكرت الوزارة تاريخ نشوئها وحلها. وهذا راجع لعدم الاعتراف بالنقابة الإسلامية للعمل قانونيا ورسميا.

المجالس البلدية والولائية، وبعد ذلك أثناء الانتخابات البرلمانية كانت على وشك الحصول على الأغلبية البرلمانية وبالتالي تكوين حكومة ذات اتجاه اسلامي، لولا التحالف الذي تم بين قوى سياسية وعسكرية إلى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين وإيقاف عملية الانتخابات؛ مما أدى إلى مسلسل العنف والعشرية السوداء.

من النتائج السياسية والنقابية لذلك، حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ بقرار قضائي في مارس 1992، واندثار النقابة الاسلامية للعمل بعد ذلك باعتبارها كانت مرتبطة عضويا بالجبهة الاسلامية للإنقاذ.

إن النقابات المستقلة منذ صدور قانون 1990 وضعت بصماتها في العمل النقابي من خلال النضال الاجتماعي والنشاط النقابي حيث عملت على تنشيط الحركة النقابية في مختلف القطاعات والتي كانت حكرًا على نقابة واحدة مهمتها كما يقول الأستاذ عدي: إنها تمثل السلطة أمام العمال ولا تمثل العمال أمام السلطة.

أن الحركات الاجتماعية والإضرابات ذات الحجم الكبير في القطاعات المختلفة التي قامت بها عدة اتحادات مهنية منذ سنوات التسعينات إلى 2018 تعبر عن كثافة العمل النقابي والنشاط الذي ينم عن السيرورة التي أصبحت تميز النقابات المستقلة، فرغم إرادة السلطة في كبح وتحديد مجال الحرية والحركة لهذه النقابات فقد نجحت في تحقيق كثير من المطالب وتكريس المكاسب وتجسيدها من خلال التفاوض والتشاور أو بطرق أخرى أكثر قوة وتأثيرًا، وليس أدل على ذلك من الاضرابات المتكررة في قطاع التربية والتعليم والاضراب الذي قام به ربانة وتقنيو والعمال التابعون للخطوط الجوية الجزائرية وأضراب عمال وموظفي قطاع الصحة وكذلك الاضراب الذي دام لعدة شهور والذي قام به الأطباء المقيمون، حيث مارست السلطة ضدهم عدة أشكال من الضغط إلى درجة استعمال العنف في بعض المناسبات التي عبر من خلالها الأطباء المضربون عن مطالبهم بالتجمعات والمسيرات في الشارع.

ابتداء من سنة 1990 تغير مظهر وشكل نزاعات العمل والإضرابات في المؤسسة الجزائرية وذلك لاعتبارات متعددة، أولها الظروف القانونية والسياسية والمؤسساتية الجديدة التي تمخضت عن دستور 1989 كالتعددية النقابية، والاعتراف القانوني للإضراب في كل القطاعات (العام والخاص) كذلك التعددية الحزبية، الحريات الفردية والجماعية، التخلي على النهج الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق (الاقتصاد الرأسمالي).

إن الإضراب الذي كان ممنوعا في القطاع العام لمدة طويلة، أصبح عاديا وقانونيا وأخذ عدة أشكال وتحت الرعاية المعلنة والصريحة للنقابات خلافا لما كان سائدا في سنوات السبعينات والثمانينات.

" إن حماس النضال الشعبي من أجل البناء الوطني، ونشوة السنوات الأولى للتصنيع، وأيديولوجية "التقدم" لم تصبح عامل تجنيد لأجيال العمال الشباب. إنها نهاية السياسة الشعبية التي كانت تعتمد على إرادة العصرية والكرامة الوطنية وفكرة الإجماع والتوافق الاجتماعي، كلها تقلصت وتبددت حيث تراجع الشعور بالأمل إلى الشعور بخيبة الأمل والسخط الشعبي"²⁶؛ وهكذا أصبح الإضراب أحيانا وطنيا احتجاجيا حول سوء التسيير أو من أجل تطبيق القوانين وتكريس الحقوق وأحيانا يكون الإضراب سياسيا كإضراب النقابة الإسلامية للعمل في سنة 1991 وقد يكون الإضراب أحيانا أخرى قطاعيا كإضراب قطاع السكك الحديدية أو الحديد والصلب أو قطاع التعليم سواء من أجل رفع الأجور أو ظروف العمل إلخ.

إن التغير الذي حدث في أسباب الإضراب يعبر عن العلاقة بين عالم الشغل والوضع السياسي السائد والتحويلات التي تحدث على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ففي سنة 1990 "رفع 269 إضراب شعار ومطلب الرفض والاعتراض ضد الإطارات في بعض المؤسسات، وهذا الرقم يمثل 13,29% من مجموع الإضرابات المسجلة في هذه السنة مما يضع هذا المطلب في المرتبة الثانية في سلم المطالب بعد المطلب الخاص بالأجور"²⁷

²⁶ Saïd Chikhi (1989), 'Ouvrier, la vie et le prince ou la modernité introuvable : l'Algérie et la modernité ; sous la direction de Ali El-Kenz . Série des livres du CODESRIA, Dakar, Sénégal, p.179.

²⁷ مصدر سبق ذكره: Amar Benamrouche : Grève et conflits politiques, p.143

إن الحركة العمالية تغيرت من حركة تمثل فئة عمالية ضعيفة عدديا وتشغل في أنشطة بسيطة ، منعقدة التعليم تقريبا وتعد شبه بروليتاريا مستغلة تحت السيطرة الاستعمارية إلى طبقة عاملة صناعية تعمل في مصانع حديثة وذات مستوى تعليمي معين ومن أصول مدينية لم تعرف الاستغلال والسيطرة الاستعمارية، وعاشت منذ الاستقلال على أيديولوجية المساواة، وتطمح إلى مستوى عيش أفضل.

في إطار النموذج الصناعي الذي طبق منذ الستينات إلى بداية الثمانينات حدثت تحولات عميقة في البنية الاجتماعية في الجزائر إذ ساهمت عملية التصنيع في تشكيل طبقة عاملة صاعدة بالرغم من حداثة تكوينها وضعف تنظيمها من خلال توسع القطاع العام وكذلك ضمن نمو القطاع الخاص، إلى جانب فئات وطبقات اجتماعية أخرى. إن البناء الاقتصادي الذي قامت به الدولة - وهي الجهة الوحيدة في هذه المرحلة التي لها القدرة على تجنيد الأموال الضخمة والإمكانات المادية والبشرية للقيام بالتصنيع- وضمن الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية فإن سياسة التصنيع عملت على تكوين أقطاب صناعية كبيرة كانت لها نتائج عديدة منها تزايد حجم وتمركز الطبقة العاملة في الصناعة "حيث على سبيل المثال في 1996 ، فإن مؤسسة الحديد والصلب لعنابة (Sider) كانت توظف 20050 أجير ومؤسسة العربات الصناعية (S.N.V.I) لروبية فقد كانت توظف 13746 أجير".²⁸ إن ظهورها كقوة اجتماعية أساسية موازاة مع الخطاب الأيديولوجي الشعبي ذو الاتجاه الاشتراكي أعطاها دفعا كبيرا، لكن ليس إلى درجة القوة القيادية في المجتمع، بل لتجنيد كل الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين والشرائح المتوسطة حول المهام الوطنية والبناء الوطني.

خلاصة

إن تطور الحركة العمالية منذ العهد الاستعماري إلى يومنا هذا مر بفترات عديدة؛ فقد كان العمال يشتغلون بأعمال تتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار والأجر القليل والتمييز بين العمال الجزائريين والعمال الأوروبيين إلى غير ذلك من المشاكل في العمل وفي الحياة الاجتماعية، لكن بعد الاستقلال وبعد استعادة العامل لكرامته ومكانته الاجتماعية، فإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوسيع القاعدة الصناعية بشكل كبير، وفرت للعمال مناصب عمل قارة وظروف عمل أحسن وأفضل مما كانت عليه من قبل وحقوق اجتماعية ومهنية كثيرة أدت إلى نمو واسع للطبقة العاملة خاصة في النشاط الصناعي.

تميزت الفترة ما بين 1970 إلى 1983 بالنمو الهائل للفئة المشتغلة بالصناعة نتيجة البرامج الصناعية؛ " فقد تطورت حصة المشتغلين في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية من 21% في سنة 1967 إلى 33% في سنة 1978 وإلى 37% في سنة 1983".²⁹

إن هذا التطور المستمر هو ثمرة عملية التصنيع وسياسة البناء الوطني التي كانت هاجسا للسلطة في تلك المرحلة، حيث رفعت درجة هذه المهام الوطنية في شعاراتها إلى مرتبة الثورة (الثورة الصناعية، الثورة الزراعية، الثورة الثقافية)، مما يدل على مدى الأهمية التي أعطيت لبناء قاعدة صناعية ثقيلة تكون قاطرة التطور الاقتصادي والاجتماعي. بعد هذه الفترة تراجعت الاستثمارات في الميدان الصناعي وبالتالي نسبة التشغيل تراجعت هي الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية، خاصة مع تراجع الدور الذي كان يقوم به الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال وفئة الشباب العاطلين عن العمل.

رغم التفسيرات المختلفة والمتناقضة أحيانا لأحداث أكتوبر 1988 إلا أنه من نتائجها المباشرة انبثاق دستور 1989 الذي أقر التعددية الحزبية والنقابية، وحق الإضراب ومجموعة من الحريات الفردية والجماعية، ومن ثم ظهرت على

²⁸ Ahmed Bouyacoub (2003), La politique industrielle : état des lieux et perspective : Ou va l'Algérie ? Sous la direction de Ahmed Mahiou et Jean-Robert Henry (2003), ouvrage collectif , éd . C.D.S , Alger, p.210.

²⁹ مصدر سبق ذكره 179، SaidChikhi l' Algérie et la modernité, p.

المستوى السياسي أحزاب مختلفة أنهت عهد الحزب الواحد وعلى المستوى النقابي ظهرت نقابات متعددة في مختلف القطاعات أنهت كذلك عهد النقابة الواحدة خلقت ديناميكية جديدة في عالم الشغل حيث أصبحت تناضل وتنشط في كل القطاعات.

المراجع :

عبد القادر جغلول(1983)، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيوولوجية، ترجمة فيصل عباس، ط. الثالثة، دار الحدائق بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر.

2- المفتشية العامة للعمل(2011): قانون العمل: نصوص تشريعية وتنظيمية.

- 3-Aissat Hassen(1998),AissatIdir : Sa lutte politique et syndicale pour l'indépendance de l'Algérie. Témoignage de son frère Aissat Hassen, éd. L'Harmattan, Paris .
- 4-BenamroucheAmar (2000),Grève et conflits politiques en Algérie, éd. Karthala, Institut Maghreb-Europe, Paris.
- 5- BourouibaBoualem (2006),Les syndicalistes Algériens, leur combat, De l'éveil à la libération, éd. l'Harmattan , Paris.
- 6- ChikhiSaid (1989), l'ouvrier et le prince, dans l'Algérie et la modernité, Sous la direction de Ali El-Kenz, série des livres du CODESRIA, Dakar, ouvrage collectif.
- 7- DjabiNacer (2005),Kaidi Lakhdar, une histoire du syndicalisme Algérien, Entretien, Chihab édition, Alger.
- 8- Weiss François (1970), Doctrine et action syndicales en Algérie, éd. Cujas, Paris.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عمشاني مصطفى، العلوي أحمد (2019)، الحركة النقابية الجزائرية: نشأتها، تطورها، ونضالاتها ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، (04) 11 / 2019 الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص (163-174)